الأمم المتحدة

A/72/6 (Sect. 13)

الجمعية العامة

Distr.: General
7 August 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩*

الجزء الرابع
التعاون الدولي من أجل التنمية

الباب ١٣
مركز التجارة الدولية

(البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩)**

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ٢
التوجه العام ٢
استعراض عام للموارد ٨
معلومات أخرى ٩
برنامج العمل ١١

المرفقات

الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ . . . . . ١٩
الثاني - النواتج التي أُدرجت في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ولن تُنفذ في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ . . . . . ٢٠
الثالث - موجز عن إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات المعلقة الصادرة عن هيئات الرقابة ٢١

* سيصدر موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه الوثيقة A/72/6/Add.1.

** A/71/6/Rev.1.

180817 180817 17-13550 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لمحة عامة

الجدول ١٣-١

الموارد المالية

(بدولارات الولايات المتحدة)

اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٣٧ ٠٩١ ٨٠٠
تغيرات أخرى	(٤٠٦ ٥٠٠)
مجموع التغيرات في الموارد	(٤٠٦ ٥٠٠)
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩[أ]	٣٦ ٦٨٥ ٣٠٠

(أ) بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ١٣-٢

الموارد المتعلقة بالوظائف

	العدد	*الرتبة*
الميزانية العادية		
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	١٦٠	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-٢/١، ٦٩ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩	١٦٠	١ أ ع م، ١ مد-٢، ٥ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٤ ف-٢/١، ٦٩ خ ع (ر أ)

التوجه العام

١٣-١ مركز التجارة الدولية هو وكالة التعاون التقني المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية التي تتولّى الجوانب المتصلة بالأعمال التجارية من عملية تنمية التجارة. والمركز، الذي أنشئ في بادئ الأمر بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في عام ١٩٦٤، يعمل منذ عام ١٩٦٨ برعاية مشتركة بين كلّ من الغات/منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة التي تقدّم له الدعم عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). والمركز هو الجهة التي تقوم بتنسيق أنشطة المساعدة التقنية والتعاون المضطَلع بها في مجال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية، وذلك في إطار الجهاز المعني في الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وفقاً لما أكده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥). والمركز مسؤول عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦، المتعلق بالجوانب التنفيذية من تعزيز التجارة وتنمية الصادرات، من البرنامج ١٠ المعني بالتجارة والتنمية، في إطار الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. والهدف الرئيسي للبرنامج ١٠ الذي ينفّذه الأونكتاد ومركز التجارة الدولية هو مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يعود عليها بالمنفعة، وذلك دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. وقد حُدِّد المستوى المقترح للموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والوارد في هذا التقرير، على أساس الإطار الاستراتيجي المعتمَد لفترة السنتين.

١٣-٢ ومركز التجارة الدولية هو وكالة الأمم المتحدة المكرَّسة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وهو يقدّم لمقرري السياسات

وللمؤسسات الوطنية والإقليمية والقطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعية، سلعاً عامة عالمية، في شكل معلومات تحليلية عن التجارة والأسواق، ودعم تقني، وتوفير صلات مع الأسواق وبناء القدرات العملية، لتحقيق ''تأثير مفيد للتجارة''.

١٣-٣ ويرتبط الهدف الرئيسي لمركز التجارة الدولية ارتباطاً مباشراً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتُمدت في عام ٢٠١٥. وتؤكّد خطة عام ٢٠٣٠ على التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتعزيز الرخاء الاقتصادي المشترك والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وتتضمن ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة. ويبرز كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الدورَ الهام للتجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والحد من الفقر، وكمساهم رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة.

١٣-٤ وعلى الرغم من الاعتراف العالمي بأهمية التجارة في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك والسلام المستدام، فإن البيئة العالمية الراهنة تفرض تحدياتٍ كبيرة أمام انفتاح الأسواق العالمية. وقد استمر تباطؤ النمو التجاري في عام ٢٠١٦، وعلى الرغم من التوقعات بأن يرتفع نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات في عام ٢٠١٧، فالنمو الحالي هو دون التوقعات السابقة ويتبع التوقعات الأدنى للنمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كلاً من المواقف المناهضة للعولمة والخطاب المناصر للحمائية يهدد انفتاح الاقتصاد العالمي الذي مكّن ملايين الناس من الخروج من براثن الفقر. وفي خضم هذه التوترات، بات تحقيق النمو الشامل للجميع وتحقيق الأهداف المرجوّة من التجارة أكثر أهميةً من أي وقت مضى، وذلك في الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. ومن الواضح أن بعض شرائح المجتمع لم تستفد من العولمة الاقتصادية، وأن الجوانب المتصلة بالتوزيع ما فتئت تُهمل في أحيان كثيرة من جانب القطاعين العام والخاص. وهناك مجال كبير لجعل التجارة قوةً لتحقيق مزيد من المكاسب ولتعزيز الرفاه الاقتصادي وحماية المستهلكين في الوقت نفسه؛ وقوةً تمكينية اقتصاديا ومسؤولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا.

١٣-٥ ومن أجل كفالة إسهام التجارة الدولية في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والحد من الفقر، ينبغي أن يكفل المجتمع العالمي أن تتمكن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما تلك التي تملكها نساء وشباب من رواد الأعمال، من الاستفادة من الأسواق العالمية. وتشكل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، الرسمية وغير الرسمية، معظم فرص العمل المتوفّرة في أي بلد من البلدان. وهي توظّف عادةً الجزء الأكبر من الشرائح الضعيفة ضمن القوة العاملة، كالنساء والشباب والأشخاص المنتمين إلى الأسر الأكثر فقراً، وتشكل في بعض الأحيان المصدر الوحيد لفرص العمل في المناطق الريفية. ولذلك، فإن هذه المؤسسات كمجموعة واحدة، هي أهم الكيانات المولِّدة والموزّعة للدخل، على مستوى ''قاعدة الهرم''. وعندما تكون هذه الشركات قادرة على المنافسة دولياً، فإنها تكون أكثر إنتاجيةً، وتدفع أجوراً أفضل، وتدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتزيد من الطلب على اليد العاملة، لربما من النساء والشباب؛ وتحسّن سبل كسب العيش. ويشكل تمكين هذه المؤسسات من المشاركة في التجارة الدولية عنصراً أساسيا لكفالة ''عدم تخلف أي أحد عن الركب''.

١٣-٦ ويحتل مركز التجارة الدولية، من خلال ولايته، موقعا جيدا يتيح له تعزيز دور التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وأداة للحد من الفقر لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيواصل المركز المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكفالة مساهمة التنمية الاقتصادية في تحقيق السلام الدائم. ويعمل المركز على تنفيذ الغايات المدرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة العشرة التالية، مع التركيز بشكل خاص على الأهداف ١ و ٥ و ٨ و ١٧:

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف ٢: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف ٤: كفالة التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف ٥:	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف ٨:	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف ٩:	إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
الهدف ١٠:	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف ١٢:	كفالة وجود أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج
الهدف ١٦:	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الهدف ١٧:	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٣-٧ وسيسهم المركز أيضاً في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، وإعلان عمان حول الشباب، وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، ونتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما سيؤدي المركز دوراً هاماً في مواصلة تنفيذ الإعلانات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، لا سيما الاتفاق بشأن تيسير التجارة، والقرارات التي ستتخذ في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية والمزمع عقده في بوينس آيرس في نهاية عام ٢٠١٧.

١٣-٨ وسيُنفَّذ برنامج العمل وفقاً للاستراتيجية المبينة بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6/Rev.1). وتتمثل ولاية المركز وهدفه، على النحو الوارد في الإطار الاستراتيجي، في تعزيز النمو والتنمية المستدامين الشاملَين للجميع في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية.

١٣-٩ وستركز أنشطة مركز التجارة الدولية على ثلاثة أهداف عامة مبيّنة بالتفصيل في الإطار الاستراتيجي: (أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي؛ (ب) تحسين أداء مؤسسات دعم التجارة والاستثمار، لصالح المؤسسات؛ (ج) تحسين القدرة التنافسية الدولية للمشاريع التجارية. وسيقوم المركز بتعقّب مسار مساهمته في تحقيق هذه النتائج الثلاث من خلال سبع مؤشرات إنجاز.

١٣-١٠ ويعمل مركز التجارة الدولية على تمكين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تلك التي تملكها وتشغلها وتتحكّم بها نساء، لبناء قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي والوصول إلى الأسواق الجديدة. ومن خلال ذلك، تعزيز النمو والتنمية الشاملين للجميع والمستدامين. ويعمل المركز مع الشركاء في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مع التركيز على أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان التي تمر في حالة نزاع والخارجة من النزاع والاقتصادات الصغيرة والضعيفة.

١٣-١١ وتعتبر نظرية التغيير على مستوى المؤسسات، التي يرتكز عليها الإطار الاستراتيجي لمركز التجارة الدولية، أنّ التجارة الدولية وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. فالشركات التي لها صلات بالأسواق الدولية أكثر إنتاجيةً، ويمكنها تحسين توليد فرص العمل، – وبما أنّ المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تولّد معظم فرص العمل – فإن بإمكانها أن تجعل النمو أكثر شمولاً للجميع. وتتوقف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات على الصعيد الدولي، على القرارات والإجراءات التي تتخذها أربعة أنواع من الجهات الفاعلة: هذه المؤسسات نفسها، ومقررو السياسات والهيئات التنظيمية، والمؤسسات الوطنية والإقليمية لدعم التجارة والاستثمار، والشركاء من القطاع الخاص، مثل المشترين والمستثمرين الذين يوفرون الصِلات بالأسواق الدولية لهذه الشركات الصغيرة. ويسعى المركز إلى التأثير على هذه الأطراف الفاعلة وقراراتها، وذلك لصالح زيادة القدرة التنافسية الدولية لهذه المؤسسات. وهو يسعى إلى تحقيق هذا التأثير من خلال تدخّلات توسّع نطاق الوعي بالعوامل التي تؤدي إلى القدرة التنافسية أو تعرقلها من خلال بناء مهارات الجهات الفاعلة ومعارفها، من أجل تصحيح المشاكل والاستفادة من الفرص المتاحة، وتمكينها من صياغة خطط عمل والتوصل إلى توافق آراء بشأنها، ودعم متابعة هذه الخطط.

١٣-١٢ وسيقوم مركز التجارة الدولية بتقديم مساعدته التقنية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، عن طريق تقديم الدعم المباشر على مستوى المؤسسات؛ والمساعدة على تعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية الهادفة إلى دعم التجارة والاستثمار؛ وتقديم الدعم لتحسين السياسات والاستراتيجيات وبيئة الأعمال المتعلقة بالتجارة، بمساهمة ومساعدة من قطاع الأعمال التجارية، في تهيئة الفرص لتلك الشركات للوصول إلى الأسواق الدولية، بما في ذلك الأسواق الإقليمية والتجارة في ما بين بلدان الجنوب. ويقدم مركز التجارة الدولية المساعدة التقنية، في جميع الحالات، في شراكة مع الحكومات الشريكة والمؤسسات الوطنية والإقليمية، والمنظمات المتعددة الأطراف من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وخارجه، وكذلك مع القطاع الخاص.

١٣-١٣ وستتناول جميع التدخلات التي يقوم بها المركز على الأقل واحدا من مجالات التركيز الستة للمركز المبينة أدناه. ويرتبط كل مجال من مجالات التركيز، وكذلك البرامج والمشاريع ضمنها، ارتباطا واضحا بالغايات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة.

(أ) توفير المعلومات التحليلية عن التجارة والأسواق من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم: تقديم المنافع العامة العالمية في شكل معلومات تحليلية عن التجارة وتدفقات الاستثمار، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ومعايير القطاع الخاص والعام، والتنمية القطاعية من خلال التطبيقات على الإنترنت وبرامج بناء القدرات؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية للأعمال: العمل مع ممثلي القطاعين العام والخاص لإحداث تغيير في ديناميات التجارة لأي قطاع أو بلد أو منطقة من خلال إدخال تغييرات على السياسات أو الأنظمة وتنفيذ استراتيجيات أكثر ملاءمة للتجارة؛

(ج) تعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار: بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة والاستثمار الإقليمية والوطنية على تحسين مساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على ممارسة التجارة؛

(د) الربط بسلاسل القيمة: من خلال النُهج التي يوجهها السوق لمساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على التواصل والتنافس والتغيير؛

(هـ) تشجيع وتعميم التجارة الشاملة للجميع والمراعية للبيئة: استخدام التجارة كمنصة لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا، بما فيها الفقر والشؤون الجنسانية والشباب والبيئة؛

(و) دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والصلات فيما بين بلدان الجنوب: تعزيز التجارة ذات القيمة المضافة والاستثمار ونقل التكنولوجيا بين الاقتصادات الناشئة والدول النامية الأخرى، بما في ذلك أقل البلدان نموا، فضلا عن دعم مبادرات التكامل الإقليمي والتجارة بين بلدان المنطقة.

١٣-١٤ وتراعي كل الأعمال التي يؤديها المركز أهداف المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والاجتماعية.

١٣-١٥ وسيقوم المركز، بوصفه عضوا في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بمواصلة العمل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء والزملاء من كيانات الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المشترك لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ودعوته إلى إيجاد نظام أقوى وأكثر اتساقا وفعالية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بدأ المركز في وضع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما يتماشى مع الكيانات الأخرى للأمم المتحدة، من خلال التشاور الشامل مع أصحاب المصلحة. وسيتم وضع هذه الخطة في صيغتها النهائية في أواخر عام ٢٠١٧ من أجل مواءمتها مع قرارات الأمين العام بشأن تنفيذ ولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

١٣-١٦ وسيواصل المركز تنفيذ الالتزامات الواردة في خطته الاستراتيجية وميزانيته البرنامجية من خلال وضع خطط تشغيلية سنوية، وسوف يتابع التقدم المحرز من خلال تقديم تقارير سنوية وإطلاع هيئاته الإدارية على كل منها.

١٣-١٧ ويقوم الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية باستعراض برنامج عمل المركز سنويا، ويعتبر هذا الفريق بمثابة المنتدى الحكومي الدولي الرئيسي للسياسات العامة للمركز، وعضويته مفتوحة أمام أعضاء الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ويقوم مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية سنويا باستعراض تقرير الفريق الاستشاري المشترك، بما في ذلك توصياته.

١٣-١٨ وسيواصل المركز جهوده الرامية إلى تزويد البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنتائج وتأثيرات عالية الجودة من خلال تقديم خدمات وبرامج ذات تكلفة منخفضة، ومصممة خصيصا لكي تلائم الاحتياجات والظروف التي تنفرد بها هذه البلدان، وكفالة استدامة أعماله في الأجل الطويل. وسيواصل المركز تحسين وابتكار أدواته ومنهجياته للتأكد من تلبية المساعدة التقنية المقدمة لمتطلبات التطور السريع في النظام التجاري العالمي. ولهذا السبب، سيقوم المركز بالاستفادة بشكل أكبر من موارد ميزانيته العادية وسيرتقي بأهدافه لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى مستويات أكثر طموحا.

١٣-١٩ وسوف تُستخدم موارد الميزانية العادية في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لتطوير وصيانة المنافع العامة العالمية المقدمة في شكل معلومات تحليلية عن التجارة والأسواق. ويشمل ذلك مساهمة المركز بتقديم (بيانات الرصد والحسابات والتحليل) إلى التقرير السنوي عن أهداف التنمية المستدامة (الذي يشمل المؤشرات ١٠-أ-١ و ١٧-١٠-١ و ١٧-١١-١ و ١٧-١٢-١)، وإلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية لتمويل التنمية، إلى جانب الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. كما تُستخدم موارد الميزانية العادية لتطوير الأدوات التي يمكن تكييفها وتطبيقها من جانب المنظمات الشريكة أو فرادى المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك لتطوير المشاريع والبرامج. ويكفل هذا التركيز على البحوث التطبيقية ارتفاع مستوى التعاون التقني المقدم من المركز، وتنفيذه في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة في الميدان. وسيواصل المركز تحسين استخدامه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها وسيلة لدعم البحوث وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك عن طريق أكاديمية التجارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الإنترنت التي حققت نجاحا كبيرا. ولا يزال الطلب على المساعدة التقنية من المركز يتجاوز حدود الموارد المتاحة، مما يدفع المركز إلى البحث عن طرق مبتكرة لتقديم مساعداته.

١٣-٢٠ وفي فترة السنتين الحالية، سينفذ المركز التوصيات المنبثقة عن التقييمين اللذين أجريا على نطاق المنظمة في عام ٢٠١٥ تنفيذا كاملا. وقد توصل تقييم مستقل أُجري باسم الجهات المانحة للمركز وتقييم ثان أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى استنتاج مفاده أن المركز في وضع جيد، وأنه يقدم خدمات قيّمة على أرض الواقع، وأشار التقييمان إلى المجالات التي يمكن للمركز أن يحسن أداءه فيها. وشكلت هذه التوصيات الأساس للخطط الاستراتيجية والتشغيلية للمركز وللتحسينات الكبيرة التي نُفذت لتطوير فعالية وكفاءة العمليات. وحتى أيار/مايو ٢٠١٧، تم تنفيذ ٤٢ إجراء من أصل ٤٨ (٨٨ في المائة) من الإجراءات التي التزم بها مركز التجارة الدولية في ردود إدارته على توصيات التقييمين السابقين. وقدم المركز بانتظام معلومات مستكملة عن تنفيذ هذه التوصيات إلى الفريق الاستشاري المشترك الذي يجتمع سنويا وإلى اللجنة الاستشارية التابعة للصندوق الاستئماني للمركز التي تجتمع مرتين في السنة.

١٣-٢١ وواصل المركز في عام ٢٠١٦ تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، بقيامه بتحقيق الأثر المفيد للتجارة. ومن خلال استمرار الالتزام بتقديم الدعم لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان التي تمر في حالات النزاع وما بعد النزاع والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، فقد تخطى المركز هدفه المتمثل في إنفاق ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من المساعدة التقنية لصالح تلك البلدان المستهدفة. وفي عام ٢٠١٦، تلقت هذه البلدان ٨٥ في المائة من المساعدة التقنية المخصصة لمنطقة محددة أو بلد محدد، بالمقارنة مع ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٣-٢٢ وواصل المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تعميق تركيزه على النتائج والآثار، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للمركز ٢٠١٥-٢٠١٧. وقام المركز، بالإضافة إلى اعتماده نظرية التغيير على مستوى المؤسسة، بوضع نظريات للتغيير لكل من البرامج الخمسة عشر في حافظته لكفالة تحقيق أقصى قدر من الاتساق مع الأهداف الاستراتيجية للمركز، وإظهارا لمساهمة المركز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وترتبط نظرية التغيير لكل برنامج، كما يرتبط كل مشروع جديد، بغاية واحدة على الأقل من أهداف التنمية المستدامة على مستوى التأثير.

١٣-٢٣ وقام المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بمواءمة هيكله التنظيمي مع مجالات التركيز الستة للمركز ونواتجه المؤسسية الثلاثة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أثرت عملية إعادة التنظيم هذه على كل شعب المساعدة التقنية الثلاث للمركز. كما تم تبسيط عملية تصميم المشاريع، وأنشئت فرقة عمل مخصصة لتصميم المشاريع داخل شعبة البرامج القطرية. وسوف تساهم هذه التعديلات على زيادة أوجه التآزر والكفاءة التنظيمية بين البرامج ضمن مجالات التركيز في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وبعدها.

١٣-٢٤ وفي إطار الهيكل الجديد، تضم شعبة تنمية الأسواق جميع الأفرقة التي تعمل على توفير المعلومات التحليلية عن التجارة والأسواق، والقيادة الفكرية بشأن قضايا القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال. وتشمل هذه الأفرقة تلك الأفرقة المعنية بالاستراتيجية التجارية، وتيسير التجارة والمفاوضات التجارية، وإصلاحات السياسة العامة، بالإضافة إلى أكاديمية التجارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أدى الطلب المتزايد بسرعة على دورات التعلم الإلكتروني في الأكاديمية إلى تركز الموظفين المتخصصين في وضع الدورات التدريبية ضمن الأكاديمية.

١٣-٢٥ وتجمع شعبة الشركات والمؤسسات بين مجالات التركيز المتعلقة بتعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار، والربط مع سلاسل القيمة الدولية، وتشجيع وتعميم التجارة الشاملة للجميع والمراعية للبيئة. ويؤدي هذا العمل إلى تحسين خدمات الأعمال التجارية والدعوة المتاحة للمشاريع في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال السلع ذات القيمة المضافة العالية وقطاعات الخدمات،

واستخدام التجارة لتقديم الحوافز من أجل تحقيق الاستدامة البيئية وزيادة فرص الحصول على الدخل بالنسبة للنساء والشباب والمجتمعات المهمشة.

١٣-٢٦ ولا تزال شعبة البرامج القطرية مع مكاتبها الإقليمية الخمسة مؤتمنة على مجال التركيز الأخير للمركز وهو: دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والصلات فيما بين بلدان الجنوب. كما تستضيف هذه الشعبة المختبر الابتكاري للمركز، وفرقة العمل الجديدة المعنية بتصميم المشاريع، وفريقا متخصصا يعمل على الاستجابة السريعة للطلب المتزايد على قيام المركز بوضع المشاريع من خلال تقديم مقترحات المشاريع المصممة حسب الطلب.

١٣-٢٧ وقد أُدمج في قسم الاتصالات والمناسبات ضمن مكتب المدير التنفيذي الفريقُ الصغير المعني بالمكتبة في المركز، والذي لم يعد يدير مكتبة فعلية في مقر المركز، وإنما يركز بدلا عن ذلك على خدمة زبائن المركز من خلال تقديم معلومات مستكملة على الإنترنت بشأن مسائل التجارة والمنشورات المتصلة بها.

١٣-٢٨ وتم توسيع نطاق بعض الأدوار ضمن شعبة دعم البرامج لتمكين الموظفين من التكيف مع تغير العمليات منذ تنفيذ نظام أوموجا.

الترتيبات الإدارية لمركز التجارة العالمية

١٣-٢٩ أقرت الجمعية العامة، في الجزء الأول من قرارها ٥٩/٢٧٦، الترتيبات الإدارية المنقحة للمركز، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/59/405). وتمشيا مع تلك الترتيبات الإدارية، تقوَّم ميزانية المركز بالفرنك السويسري، وتمول بالتساوي بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

١٣-٣٠ وخلال عملية استعراض ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أيدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها (A/70/7/Add.1)، الاقتراح الداعي إلى وقف تقديم الكراسة المبسطة على النحو المتوخى في الترتيبات الإدارية الواردة في قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨. ومن أجل مراعاة توقيت استعراض منظمة التجارة العالمية للميزانية، تقدَّم الميزانية البرنامجية المقترحة المفصلة للمركز إلى هيئات استعراض الميزانية في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في الربع الرابع من السنة السابقة لفترة السنتين. ولكن مستوى الموارد المطلوبة لفترة السنتين يُدرج مسبقا في تصدير ومقدمة الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة حتى يتسنى للأمانة العامة للأمم المتحدة تقديم ميزانيتها الإجمالية.

استعراض عام للموارد

١٣-٣١ عملا بالترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية، يتضمن هذا التقرير احتياجات المركز من الموارد بالفرنك السويسري. وتبلغ الموارد الإجمالية المقترح تخصيصها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥٠٠ ٣٧٢ ٧٣ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف)، بما فيها الإيرادات المتنوعة. وتنتج التغيرات في الموارد بالمقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ عن أوجه الكفاءة التي يعتزم المركز تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات على نحو كامل وبكفاءة وفعالية.

١٣-٣٢ ويبين الجدول ١٣-٣ أدناه، احتياجات فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بالفرنك السويسري. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات المتنوعة من مختلف المصادر لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٠٠٠ ٤٠٠ فرنك سويسري. وبعد مراعاة الإيرادات المتنوعة، تُقدر المساهمة الصافية لكل منظمة من المنظمتين الأم للمركز بنحو ٣٠٠ ٤٨٦ ٣٦ فرنك سويسري (أي ٥٠ في المائة من مبلغ ٥٠٠ ٩٧٢ ٧٢ فرنك سويسري)، وهو ما يعادل ٦٠٠ ٠٠٦ ٣٨ دولار بسعر صرف قدره ٠,٩٦٠ فرنك سويسري للدولار الواحد.

الجدول ١٣-٣

الموارد المالية حسب العنصر (الميزانية الكاملة)[أ]

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

(١) *الميزانية العادية*

(حصة مساهمة كل منظمة من المنظمتين الأمّ بالتساوي)[ب]

	نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥[ج]	اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	التغيرات في الموارد: التعديلات الفنية (الاحتياجات غير المتكررة، الاعتماد المخصص للوظائف لفترة السنتين)	الولايات الجديدة والموسّعة	داخل و/أو على نطاق الباب (الأبواب)	التغيرات	المجموع	النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
برنامج العمل											
البرنامج الفرعي ٦، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات	٧٣ ٥٣٥,٤	٧١ ٢١٦,٢	–	–	–	(٧٨٠,٥)	(٧٨٠,٥)	(١,١)	٧٠ ٤٣٥,٧	٢ ٥٣٦,٨	٧٢ ٩٧٢,٥
المجموع الفرعي، ١	**٧٣ ٥٣٥,٤**	**٧١ ٢١٦,٢**	**–**	**–**	**–**	**(٧٨٠,٥)**	**(٧٨٠,٥)**	**(١,١)**	**٧٠ ٤٣٥,٧**	**٢ ٥٣٦,٨**	**٧٢ ٩٧٢,٥**

(٢) *الموارد الخارجة عن الميزانية*

العنصر	*نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥*	*تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧*	*تقديرات الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩*
برنامج العمل	١٠١ ٨٧٢,١	٩٥ ٠٤٩,٦	١٠٥ ٦٠٠,٠
المجموع الفرعي، ٢	**١٠١ ٨٧٢,١**	**٩٥ ٠٤٩,٦**	**١٠٥ ٦٠٠,٠**
المجموع (١)+(٢)	**١٧٥ ٤٠٧,٥**	**١٦٦ ٦٢٥,٨**	**١٧٨ ٥٧٢,٥**

(أ) يستخدم سعر صرف قدره ٠,٩٦ فرنك سويسري للدولار الواحد لتحديد ما يعادل تلك الموارد بدولارات الولايات المتحدة.

(ب) الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

(ج) المستوى الإجمالي للنفقات التي تم تكبدها بالفرنك السويسري، التي تبلغ حصة الأمم المتحدة منها ٧٠٠ ٧٦٧ ٣٦ فرنك سويسري التي تعادل ٧٠٠ ٨٩٥ ٣٨ دولار

الجدول ١٣-٤

الموارد المتصلة بالوظائف (الميزانية الكاملة)

الفئة	*الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية*		*الوظائف المؤقتة*					
			موارد الميزانية العادية		*الموارد الخارجة عن الميزانية*[أ]		*المجموع*	
	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩
الفئة الفنية والفئات العليا								
أ ع م	١	١	–	–	–	–	١	١
مد-٢	١	١	–	–	–	–	١	١
مد-١	٥	٥	–	–	–	–	٥	٥

الفئة	الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الوظائف المؤقتة					
			موارد الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية[أ]		المجموع	
	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩
ف-٥	٢٠	٢٠	–	–	١	١	٢١	٢١
ف-٤/٣	٥٠	٥٠	–	–	٧	٧	٥٧	٥٧
ف-٢/١	١٤	١٤	–	–	١	١	١٥	١٥
المجموع الفرعي	**٩١**	**٩١**	–	–	**٩**	**٩**	**١٠٠**	**١٠٠**
فئة الخدمات العامة								
الرتب الأخرى	**٦٩**	**٦٩**	–	–	**١١**	**١١**	**٨٠**	**٨٠**
المجموع الفرعي	**٦٩**	**٦٩**	–	–	**١١**	**١١**	**٨٠**	**٨٠**
المجموع	**١٦٠**	**١٦٠**	–	–	**٢٠**	**٢٠**	**١٨٠**	**١٨٠**

(أ) الوظائف العشرون كافة ممولة في إطار تكاليف دعم البرامج.

الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية

١٣-٣٢ تشير التقديرات إلى أنه سيجري تحقيق موارد من خارج الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تبلغ حوالي ١١٠ ملايين دولار، أي ما يعادل ١٠٥,٦ ملايين فرنك سويسري. وتمثل هذه الموارد زيادة قدرها حوالي ١١ في المائة، بدولارات الولايات المتحدة، من إجمالي النفقات المقدرة الممولة من خارج الميزانية المتكبدة/المتوقعة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتكمل الموارد من خارج الميزانية الاعتمادات المخصصة في إطار الميزانية العادية، وتُمكن المركز من تنفيذ مشاريعه في مجال التعاون التقني باستخدام قاعدة الأدوات والمعرفة التي تم وضعها باستخدام موارد الميزانية العادية.

التغيرات الأخرى

١٣-٣٤ تعكس التغييرات في الموارد انخفاضا قدره ٨١٣ ٠٠٠ دولار (٧٨٠ ٥٠٠ فرنك سويسري)، أمكن التوصل إليه جراء أوجه الكفاءة التي يعتزم المكتب تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وهذه التخفيضات المقترحة هي نتيجة للجهود التي يبذلها المركز لتطبيق أوجه الكفاءة المتوقعة من نظام أوموجا والمقدمة في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390) على كل عملية من العمليات اليومية. وتستند أوجه الكفاءة الواردة في التقرير المرحلي الثامن إلى الخبرة التي اكتسبتها المنظمة من تطبيق نظام أوموجا، وإلى التغييرات المتوقع إدخالها في المستقبل، بما في ذلك عمليات بدء تطبيقه مستقبلا، وإجراء استعراض عالمي للعمليات من بدايتها إلى نهايتها، والاستغناء عن النظم القديمة، والتحسينات في العمليات التجارية وقدرات التخطيط. وتم التعبير عن أوجه الكفاءة بجملة وسائل منها قيمة مكافئ الدوام الكامل بالدولار، حيثما ينطبق ذلك. وترد معلومات إضافية عن هذا النهج في تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٣-٣٥ ويترجم ذلك بالنسبة لمركز التجارة الدولية، إلى تخفيضات في الموارد غير المتعلقة بالوظائف بمبلغ ٨١٣ ٠٠٠ دولار (٧٨٠ ٥٠٠ فرنك سويسري)، مع إدراج كامل المبلغ في إطار برنامج العمل.

معلومات أخرى

١٣-٣٦ تضطلع وحدة التقييم المستقل التابعة للمركز بتقييمات عمليات المركز، وتقدم الدعم التقني إلى الأفرقة التشغيلية بالمركز. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أجرى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية، بناء على طلب من إدارة المركز، استعراضا فنيا للأقران لوظيفة التقييم بالمركز، وأقر بتحسين الوظيفة وفعاليتها. وتوصل فريق استعراض الأقران عموما إلى رأي عام مفاده أن وحدة التقييم في المركز قد ''أوجدت حيزا مؤسسيا متميزا لدورها على النحو المنصوص عليه في سياسة التقييم''، وأن أعمالها ''تحظى عموما باحترام إدارة البرنامج والإدارات الفنية باعتبارها ذات مصداقية وجدوى''. وتحقق استعراض الأقران من أن لدى الوحدة ''ميزانية تشغيلية مخصصة، والحد الأدنى الضروري من الموظفين للاضطلاع بخطة العمل السنوية''.

١٣-٣٧ وتمشيا مع سياسة التقييم في المركز، تقدم وحدة التقييم المستقل بالمركز تقييما سنويا لبرنامج العمل والميزانية بالاستناد إلى مشاورات واسعة النطاق، ولاحتياجات التطوير التنظيمي، والموارد المتاحة. وفي فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيقوم المركز بتنفيذ برامج عمل سنوية للتقييم باستخدام إطار التقييم المؤلف من ثلاثة مستويات. ويتألف هذا الإطار مما يلي: (أ) التقييمات الاستراتيجية التي أجرتها وحدة التقييم المستقل؛ (ب) عمليات التقييم الذاتي اللامركزي للمشاريع والبرامج الكبرى؛ (ج) تقارير إنجاز المشاريع بالنسبة لجميع مشاريع المساعدة الفنية، وذلك بهدف توسيع نطاق تغطية التقييم، وتحسين معايير الجودة، وتعزيز التنسيق مع الوكالات المانحة بشأن تخطيط التقييم وممارسته.

١٣-٣٨ ومن أجل تيسير التعلم المؤسسي، ستواصل وحدة التقييم المستقل تعزيز إدارة الاتصالات والمعارف. وفي فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، ستواصل الوحدة نشر رسائل التعلم الرئيسية من خلال إصدار تقرير تجميعي سنوي عن التقييم. كما سيتم إنتاج منتجات اتصال جديدة لجميع منتجات التقييم الرئيسية - ملاحظات الاتصال بشأن التقييم - التي بدأ العمل بها خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيتم في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، تطبيق المبادئ التوجيهية الفنية للتقييم التي وضعت خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، على عمليات التقييم الداخلي المستقل للمركز وتقييم الأثر والتقييمات الذاتية وتقارير إنجاز المشاريع.

١٣-٣٩ وستبلغ موارد التقييم في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما قدره ٥٠٠ ٦٤٧ ١ دولار، تتضمن مبلغ ٥٠٠ ٢٦٧ ١ دولار في إطار الميزانية العادية (بما في ذلك وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ و ٠٠٠ ٤٠٠ فرنك سويسري مخصصة لأنشطة التقييم)، و ٠٠٠ ٣٨٠ دولار في إطار الموارد من خارج الميزانية (وظيفة برتبة ف-٢). وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعتمد التقييمات الخاصة بمشاريع محددة على التبرعات المقدمة للمشاريع.

١٣-٤٠ وقد صُمم برنامج منشورات المركز، في إطار برنامجه العام للتعاون التقني، لمساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ومؤسسات دعم التجارة والاستثمار، ومقرري السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الحصول بيسر على المعلومات وتحليلها لدعم تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية. وستشكل القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الموضوع الرئيسي لبرنامج المنشورات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وعلى رأسه المنشور السنوي الرئيسي للمركز، ''منظور القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم''. وستجري مواءمة البرنامج مع مجالات التركيز الستة للمركز، وكفالة التركيز والأهمية بالنسبة للشركاء وأصحاب المصلحة. وسيقوم المركز،

خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بتجديد وتعهد مكتبته الرقمية التي تحتوي على نصوصه المرجعية الأكثر شعبية، وسيواصل إصدار منشورات موجهة إلى قطاعات وأقاليم محددة، وسيقدم مجموعة مختارة من مقالات الرأي ذات القيمة العالمية التي تتناول القضايا الرئيسية التي تؤثر على التجارة. وسيقوم المركز بإتاحة هذه المنافع العامة على نطاق أوسع للمتعاملين معه من خلال تحسين موقعه الشبكي ونظم التوزيع المعمول بها لديه.

١٣-٤١ ومن المتوقع أن تصدر المنشورات المتكررة وغير المتكررة على النحو الموجز في الجدول ١٣-٥ أدناه.

الجدول ١٣-٥

موجز المنشورات

	المنشورات الفعلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥			*المنشورات المقدرة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧*			*المنشورات المقدرة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩*		
المنشورات	*المطبوعة*	*الإلكترونية*	*المطبوعة والإلكترونية*	*المطبوعة*	*الإلكترونية*	*المطبوعة والإلكترونية*	*المطبوعة*	*الإلكترونية*	*المطبوعة والإلكترونية*
منشورات متكررة	–	–	١٦	–	–	٢٥	–	–	١٢
منشورات غير متكررة	–	–	٥٢	–	–	٤٣	–	–	٥٦
المجموع	–	–	**٦٨**	–	–	**٦٨**	–	–	**٦٨**

١٣-٤٢ كما يقوم المركز بالتوعية بأهمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن التحديات التي تواجهها هذه الشركات والفرص المتاحة لها، عن طريق عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة على صعيد الفئات المعنية من خلال برنامجه المتعلق بالمناسبات العالمية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيواصل المركز الاستفادة من شراكاته على صعيد القطاعين العام والخاص من أجل تيسير تبادل المعارف، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز تطوير الحلول المبتكرة من أجل تسخير التجارة الدولية للنمو الشامل للجميع والمستدام، وكفالة استفادة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الأسواق المفتوحة. وسوف يستضيف المركز بوجه خاص المنتدى السنوي العالمي لتنمية الصادرات، والمنتدى والمعرض السنوي للبائعات، والمنتدى السنوي بشأن تسخير التجارة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ومؤتمر وجوائز شبكة منظمات النهوض بالتجارة العالمية الذي يعقد كل سنتين.

برنامج العمل

١٣-٤٣ سينفَّذ برنامج العمل وفقا للاستراتيجية المبينة بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وسوف يُستفاد في إطار هذا البرنامج الفرعي من النتائج التي تحققت والدروس التي استُخلصت في فترات السنتين السابقة.

١٣-٤٤ وتخضع مهمة التوجيه التنفيذي والإدارة للمركز لمسؤولية مكتب المديرة التنفيذية، في حين تتولى ثلاث شعب فنية تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وهي: شعبة البرامج القطرية وشعبة تنمية الأسواق وشعبة الشركات والمؤسسات. وتقدم شعبة دعم البرامج ما يلزم من الخدمات الإدارية واللوجستية وخدمات دعم البرامج.

١٣-٤٥ ويتولى مكتب المديرة التنفيذية القيادة الاستراتيجية فيما يتعلق بتطوير المركز وإدارته. إذ يقوم بقيادة وتنسيق برنامج عمل المركز ويضطلع بالمسؤولية عن الحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، وتعبئة الموارد،

والشراكات، والاتصالات، ومهام التقييم الرئيسية، وتقارير الأداء، وضمان الجودة. ويقوم المكتب بتمثيل المركز على الصعيد التنفيذي أمام الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتشمل مهام المكتب ترتيبات الاتصال مع مركز التجارة الدولية في أديس أبابا ونيويورك، اللذان يسهمان على حد سواء في إبراز دور المركز لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعميق الشراكات.

١٣-٤٦ وتكفل شعبة البرامج القطرية امتلاك البلدان زمام الأمور، واتساق المساعدة التقنية التي يقدمها المركز والأثر المستدام على أرض الواقع. وتنسق الشعبة تدخلات المركز في البلدان لدى أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين في التنمية، وتقوم بوضع مشاريع المركز قيد التنفيذ بناء على احتياجات المتعاملين معه وأولويات خطته الاستراتيجية، وتقود عملية تعبئة الموارد على الصعيد الميداني، وتدير المشاريع المتعددة التخصصات وتعمل على تحقيق التآزر والاتساق في تنفيذ المشاريع والبرامج. وهذه الشعبة مسؤولة أيضا عن مجال تركيز المركز المتعلق بدعم التكامل الإقليمي والروابط فيما بين بلدان الجنوب.

١٣-٤٧ وتتولى شعبة تنمية الأسواق المسؤولية عن مجالي تركيز المركز التاليين: توفير معلومات تحليلية عن الأسواق والتجارة وتهيئة بيئة مواتية للأعمال. وتوفر الشعبة القيادة الفكرية بشأن مسائل القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال المعلومات الإحصائية والتحليل المواضيعي، والمسائل التي تربط القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتوفر خدمات تحليلية تنافسية التي تمكِّن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تصفح ميدان المعلومات باستمرار من أجل الحصول على المعلومات عن اتجاهات التجارة، والتكنولوجيات، والابتكار، والزبائن والمنافسين والموزعين، وتفسيرها. كما تقدم الدعم للحكومات في تصميم استراتيجيات تنمية الصادرات وتنفيذها، ومساعدتها على تحديد أولويات دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الأنشطة الدولية التي تضطلع بها، وفي دعم سلاسل القيمة الشاملة للجميع في السوق المحلية. وعلاوة على ذلك، تقدم الشعبة الدعم للشركات ورابطات الأعمال التجارية من أجل تقديم منظور للقطاع الخاص في صياغة استراتيجيات وسياسات التجارة، والإصلاح التنظيمي على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتشجع الشعبة إجراء حوار شامل للجميع بين القطاعين العام والخاص من أجل التصدي للعقبات التي تعترض التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي، وتقديم حلول حسب الحاجة من أجل إزالتها.

١٣-٤٨ وتركز شعبة الشركات والمؤسسات على النهج المبتكرة والشاملة للجميع القائمة على السوق من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتدعم الشعبة أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم نُهج سلاسل القيمة وتنمية القطاعات وتعزيز المؤسسات الرامية إلى تحقيق أثر اجتماعي واقتصادي واسع النطاق من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الأسواق الدولية. والشعبة مسؤولة عن ثلاثة من مجالات التركيز التقني الستة في المركز، وهي: الارتباط بسلاسل القيمة الدولية، وتعزيز مؤسسات دعم التجارة والاستثمار، وتشجيع التجارة الخضراء الشاملة للجميع وتعميمها. وفي كل مجال من مجالات التركيز الثلاثة هذه، تقدم الشعبة حلولا حسب الحاجة للبلدان والمناطق بالتعاون الوثيق مع شعبة البرامج القطرية وسائر الجهات الإنمائية الفاعلة والجهات المعنية، الخاصة منها والعامة. وتدعم الشعبة تحسين أداء مؤسسات دعم التجارة والاستثمار حتى تتمكن من تقديم خدمات ابتكارية معاصرة لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو أفضل، وتمثيل مصالحها ذات الصلة. وتساعد الشعبة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها نساء على التواصل مع الأسواق وما يتصل بها من سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية؛

وتدعم منظمي المشاريع الشباب في تطوير وتدويل أعمالهم وما يتصل بذلك من توفير فرص العمل؛ وتقدم نهجا مبتكرة للاستدامة البيئية فيما يتعلق بالإنتاج وتنمية سلاسل القيمة. وتسخر الشعبة المنفعة الإنمائية للحلول الرقمية من خلال مساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة من خلال حلول مبتكرة للتجارة الإلكترونية مصممة حسب الحاجة.

١٣-٤٩ وتضطلع شعبة دعم البرامج بالمسؤولية عن تقديم المساعدة لإدارة البرامج بالمركز بهدف كفالة فعالية وكفاءة إدارة واستخدام موارد المركز البشرية والمالية والمادية وغيرها من الموارد المتاحة لتنفيذ برنامج عمله. وستقوم الشعبة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بتعزيز الشراكات مع الشُعب التنفيذية لكفالة التنفيذ الفعال، والاستمرار في تحقيق الاستفادة القصوى من جميع موارد وعمليات المركز، والسعي إلى تعزيز إدارة شؤون موارد الموظفين من خلال إدخال تخطيط فعال لتعاقب الموظفين ووضع وتطبيق قاعدة بيانات للمركز تتعلق بالمهارات وبروتوكولات التطوير الوظيفي، والسعي إلى تعزيز وتبسيط الإدارة المالية وعمليات الميزانية من خلال زيادة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واغتنام الفرص المتاحة لتحقيق الكفاءة، وتخفيض الازدواجية وتحسين التوقيت، باستغلال فوائد نظام أوموجا.

١٣-٥٠ ومن الضروري تعزيز الشراكات حتى يتسنى للمركز تحقيق برنامج عمله وإنجاز النتائج الإنمائية ذات الصلة. ولذلك، فإن المركز يضطلع بأنشطة التعاون التقني بالتنسيق مع هيئتيه المؤسِّستين، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومع مجموعة متنوعة من الوكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء. وسيواصل المركز أداء دور فعال في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية. كما سيسهم في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق كمراقب لدى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وعضو في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومن خلال العمل بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى. وعلاوة على ذلك، سيستمر التعاون مع وكالات تقديم المعونة بموجب الإطار المتكامل المعزز وغير ذلك من مبادرات المعونة لصالح التجارة. وسيجري تعزيز الشراكات القائمة مع الشركاء الحاليين ومقدمي برامج بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، بمن فيهم أمانة الكومنولث، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة السياحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الجمركي العالمي، واللجان الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية. وسيتم تعزيز التعاون المباشر مع وكالات التعاون التقني الثنائي في تصميم الأنشطة الميدانية وتنفيذها. وسيقوم المركز أيضا بالاستفادة من النجاحات التي تحققت مؤخرا في تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، كمشترين وشركاء على حد سواء يدعمون مبادرات المركز بالخبرة والتمويل.

١٣-٥١ ولا يزال المركز ملتزما بتعزيز المساءلة والشفافية وتحقيق نتائج جيدة. ومنذ عام ٢٠١١، ما فتئ مركز التجارة الدولية يحسن قياسه للنتائج على نحو مطرد، من خلال وضع نظام متكامل لنتائج التنمية يربط بين نواتج ونتائج مشاريع المساعدة التقنية كافة وبين إطاره الاستراتيجي المؤسسي، ومن خلال تعزيز إدارة المشاريع عن طريق وضع برمجيات مركزية لإدارة المشاريع، تدمج بين تخطيط النتائج الإنمائية والإدارة المالية ورصدها. وواصل مركز التجارة الدولية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تطوير جهوده المتعلقة بقياس الأثر من خلال إطار لتقييم الأثر على نطاق المنظمة. وقام المركز بإعداد نماذج منطقية ونظريات للتغيير لكل برنامج من برامجه، وربط البرامج والمشاريع بنظرية التغيير المؤسسي وأهداف التنمية المستدامة. وأُجريت تقييمات الأثر لمشاريع محددة، وبدأ العمل بتحسين تخطيط التأثير في جميع مراحل تطوير المشاريع. وتم إعداد دراسة استقصائية

منسقة للاحتياجات وتقييم الأثر على مستوى الشركات وبدأ تجريبها. وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يخطط مركز التجارة الدولية لتفعيل إطار إدارة المخاطر، وتعميق النهج الذي يتبعه في حساب التكاليف، وتحسين نظم إدارة المشاريع، من خلال تحسين التتبع الآلي لمؤشرات الأداء الأساسية. وعلاوة على ذلك، سيعمل المركز على وضع إطار لتقييم الأثر في مؤسسات دعم التجارة والاستثمار، وتعميم استخدام الدراسات الاستقصائية المنسقة على مستوى الشركات في المشاريع التي تستهدف القدرة التنافسية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل مباشر.

الجدول ١٣-٦

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز النمو المطرد والتنمية المستدامة الشاملين للجميع في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*	*مقاييس الأداء*			
		٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٤-٢٠١٥
(أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي	'١' عدد الذكور والإناث من المستفيدين الذين يُبلغون عن وعي أكبر بالتجارة الدولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف	٤٠٠ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠	-
		الأداء المقدر		٣٠٠ ٠٠٠	-
		الأداء الفعلي			
	'٢' عدد الحالات التي تكون فيها السياسات و/أو الاستراتيجيات و/أو الأنظمة المتصلة بالتجارة قد استُحدثت أو تغيرت لصالح القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بمساهمة من قطاع الأعمال، نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف	١٠٠	١٥٠	-
		الأداء المقدر		١٢٠	-
		الأداء الفعلي			
(ب) تحسين أداء مؤسسات دعم التجارة والاستثمار لصالح المؤسسات	عدد المؤسسات التي تبلغ عن تحسن أدائها التشغيلي والإداري نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف	٤٠٠	٤٠٠	١٢٠
		الأداء المقدر		٣٤٠	٢٠٠
		الأداء الفعلي			
(ج) حسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات	'١' عدد المؤسسات التي أدخلت تعديلات على عملياتها التجارية لزيادة قدرتها التنافسية الدولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف	١٥ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	-
		الأداء المقدر		١٠ ٠٠٠	-
		الأداء الفعلي			
	'٢' النسبة المئوية للمؤسسات التجارية التي تملكها وتشغلها وتشرف عليها نساء والتي أدخلت تغييرات على عملياتها التجارية لزيادة قدرتها على التنافس الدولي نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف	٥٠ في المائة	٤٠ في المائة	
		الأداء المقدر		٥٠ في المائة	
		الأداء الفعلي			
	'٣' عدد المؤسسات التي أجرت صفقات تجارية دولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٦٠٠
		الأداء المقدر		٣٠٠٠	١٦٠٠
		الأداء الفعلي			

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء	٢٠١٤- ٢٠١٥	٢٠١٦- ٢٠١٧	٢٠١٨- ٢٠١٩
	’٤‘ النسبة المئوية للمؤسسات التي تملكها وتشغلها وتشرف عليها نساء التي أجرت صفقات تجارية دولية نتيجة للدعم المقدم من المركز	الأداء المستهدف	٤٠ في المائة	٤٠ في المائة	٤٥ في المائة
		الأداء المقدر		٤٠ في المائة	
		الأداء الفعلي			

العوامل الخارجية

١٣-٥٢ سيحقق البرنامج الفرعي أهدافه والإنجازات المتوقعة منه بافتراض ما يلي: (أ) استمرار المجتمع الدولي والأطراف المعنية الأخرى في المشاركة الكاملة والالتزام التام بالعمل على تعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو الشامل للجميع، وبالتعاون مع المركز؛ (ب) عدم وجود نقص كبير في المبالغ الفعلية المستلمة من مصادر خارجة عن الميزانية؛ (ج) بقاء القدرات السياسية والظروف الجغرافية في البلدان المتلقية مستقرة نسبيا من أجل تنفيذ الأنشطة البرنامجية؛ (د) عدم حدوث تغير في ولايات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المؤثرة في أعمال المركز؛ (هـ) عدم حدوث تدهور في البيئة المواتية في البلدان المستفيدة المتمثلة في السياسات المالية والنقدية وغيرها من التدابير؛ (و) عدم حدوث تغير في محتوى المشاريع قيد التطوير.

النواتج

١٣-٥٣ خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيتم إنجاز النواتج التالية:

الجدول ١٣-٧

فئات النواتج والنواتج النهائية

النواتج	العدد
تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية)	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات:	
١ - الفريق الاستشاري المشترك	٤
٢ - اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز	٤
وثائق الهيئات التداولية:	
٣ - التقرير السنوي عن أنشطة المركز ومرفقاته	٢
٤ - تقارير الفريق الاستشاري المشترك	٢
٥ - تقارير اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز	٤
الأنشطة الفنية الأخرى (الميزانية العادية/الموارد الخارجة عن الميزانية)	
المنشورات المتكررة:	
٦ - المجلات	٨
٧ - الكتب	٤
المنشورات غير المتكررة:	
٨ - الكتب	٦

النواتج	*العدد*
٩ - الورقات البحثية	٤٠
١٠ - الرسائل الإخبارية	١٠
المناسبات الخاصة:	
١١ - المنتدى العالمي لتنمية الصادرات	٢
١٢ - مبادرة ربط مباشِرات الأعمال بالأسواق	٢
١٣ - منتدى تسخير التجارة لتحقيق التنمية المستدامة	٢
١٤ - المؤتمر العالمي وجوائز شبكة منظمات النهوض بالتجارة	١
المواد التقنية:	
١٥ - قواعد البيانات	١٠
١٦ - المواقع الشبكية	١٥
التعاون التقني (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية)	
الخدمات الاستشارية:	
١٧ - تقييم الاحتياجات، وتصميم مبادرات تغيير التعاون التقني أو صياغتها أو تنفيذها بناءً على طلب الجهات المتلقية للخدمات، وتناول مجال واحد على الأقل من مجالات التركيز الاستراتيجي الستة للمركز	٤٠٠
التدريب والحلقات الدراسية وحلقات العمل	
١٨ - الدورات تدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل لنقل المهارات والمعارف المتعلقة بمواضيع مختارة تتصل بالتجارة (لصالح زهاء ٠٠٠ ٢٥ مشارك)	١ ٠٠٠
المشاريع الميدانية:	
١٩ - المشاريع الميدانية على الصعد الوطني والإقليمي والأقاليمي	١٣٠

الجدول ١٣-٧

الاحتياجات من الموارد (الميزانية الكاملة)

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

	الموارد		*الوظائف*	
	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٩-٢٠١٨ *(قبل إعادة تقدير التكاليف)*	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٩-٢٠١٨
الميزانية العادية				
الموارد المتعلقة بالوظائف	٥٤ ٥٦١,٩	٥٤ ٥٦١,٩	١٦٠	١٦٠
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٦ ٦٥٤,٣	١٥ ٨٧٣,٨	–	–
المجموع الفرعي	٧١ ٢١٦,٢	٧٠ ٤٣٥,٧	١٦٠	١٦٠
الموارد الخارجة عن الميزانية	٩٥ ٠٤٩,٦	١٠٥ ٦٠٠,٠	٢٠	٢٠
المجموع	**١٦٦ ٢٦٥,٨**	**١٧٥ ٧٣٥,٧**	**١٨٠**	**١٨٠**

١٣-٥٤ يبلغ إجمالي الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار هذا الباب، ٧٠ ٤٣٥ ٧٠٠ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف، وفقا لسعر الصرف الذي يبلغ ٠,٩٦٠ فرنك سويسري للدولار الواحد. وتشمل الاحتياجات

الإجمالية المقترحة للباب ١٣ لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ما يلي: (أ) مبلغ ٩٠٠ ٥٦١ ٥٤ فرنك سويسري، في إطار الموارد المتصلة بالوظائف، يخصص لـ ١٦٠ وظيفة (٩١ من الفئة الفنية، و ٦٩ من فئة الخدمات العامة)؛ (ب) مبلغ ٨٠٠ ٨٧٣ ١٥ فرنك سويسري في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف لتغطية الاحتياجات التشغيلية للمركز. ولم يحدث تغيير في الوظائف البالغ عددها ١٦٠ وظيفة بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٣-٥٥ ويبلغ إجمالي الاحتياجات المقترحة لهذا الباب، كما هو مبين في الفقرة ١٣-٣١ أعلاه، ٥٠٠ ٣٧٢ ٧٣ فرنك سويسري لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بعد إعادة تقدير التكاليف ومع مراعاة الإيرادات المتنوعة المتوقع أن تبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ فرنك سويسري.

١٣-٥٦ ومن المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ أن تصل الموارد من خارج الميزانية إلى مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ١٠٥ فرنك سويسري، تمثل زيادة بنسبة ١١ في المائة عن الفترة المالية السابقة، وستُستخدم لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

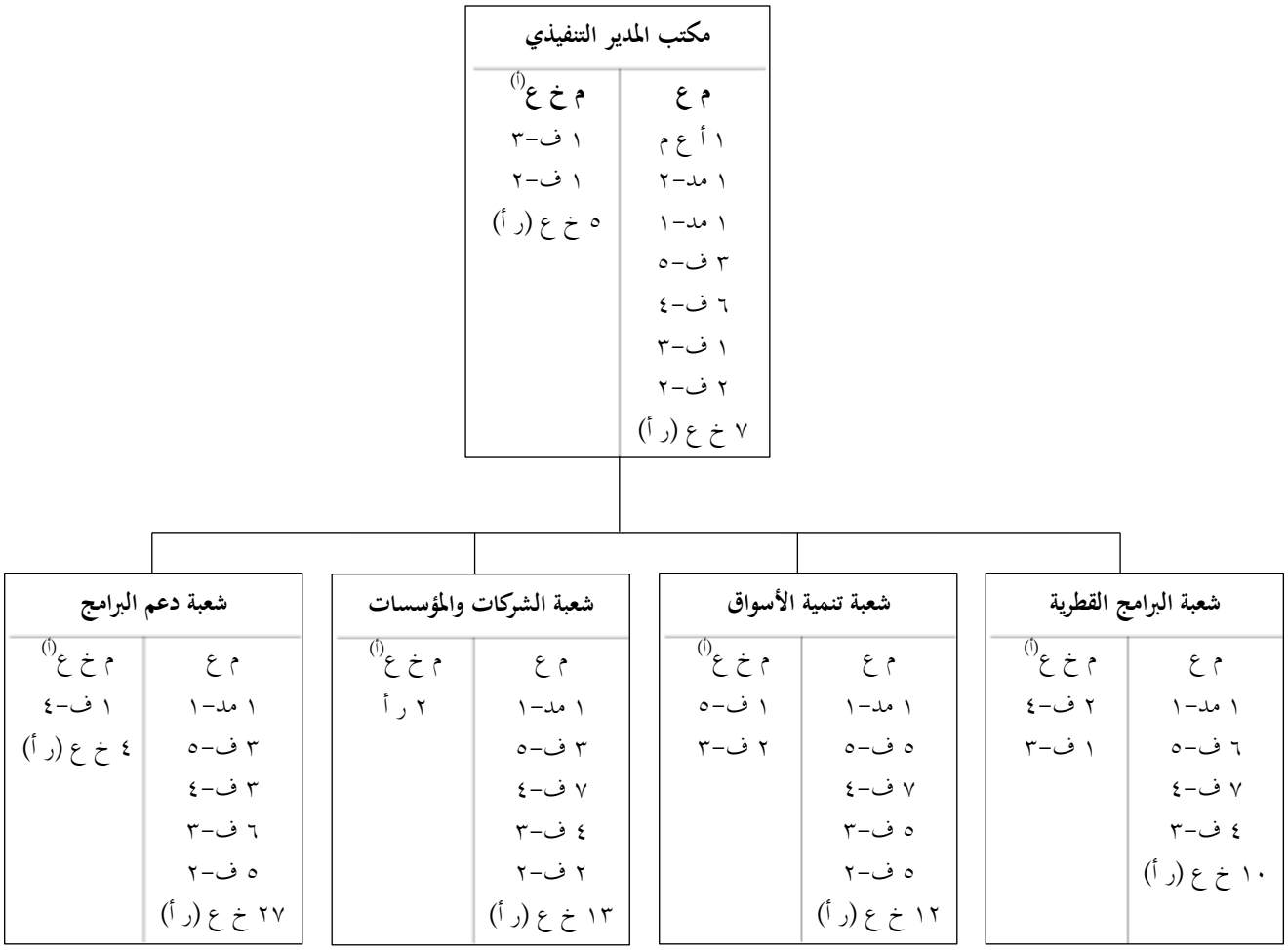

المختصرات: م ع: الميزانية العادية؛ م خ ع: الموارد الخارجة عن الميزانية؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: الخدمات العامة؛ ر أ: الرتب الأخرى.

(أ) تموَّل تحت بند تكاليف دعم البرامج.

المرفق الثاني

النواتج التي أُدرجت في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ولن تُنفذ في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

A/70/6 (Sect.13)/Add.1/Rev.1

الفقرات ١٣-٤٨	الناتج	الكمية	سبب توقف التنفيذ
(ب) '١'	دليل تنفيذ بشأن مجموعة مختارة من مقاييس المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية	٢	سيتوقف إصدار الأدلة النوعية تحت بند سلاسل الكتب المتكررة. وقد تدرج في المستقبل تحت بند النواتج غير المتكررة، إذا كانت متوائمة مع الاحتياجات الاستراتيجية والطلب في السوق.
(ب) '١'	مجموعة كتيبات PACKit	١	لن يُنجز هذا الناتج لأنه يعتبر مكتملا.
(ب) '٤'	منصة للزراعة المستدامة - مواقع شبكية عالمية وقطرية	٧	تمشيا مع إدارة المحتوى على نحو أكثر استراتيجية، سيتم الإبلاغ عن هذه النواتج وتوحيدها في الموقع الشبكي Sustainability Exchange.
المجموع		**١٠**	

المرفق الثالث

موجز عن إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات المعلقة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
مجلس مراجعي الحسابات	
(A/71/5 (Vol. III)، الفصل الثاني)	
أوصى المجلس المركز بإجراء تقييم رسمي لنجاح الاستراتيجية التي يعتمدها لتعبئة الموارد ومواصلة نظره في خيارات أخرى من قبيل خفض التكاليف لضمان أن تكون تكاليف دعم البرنامج كافية لتغطية التكاليف الكاملة لأنشطة المشاريع (الفقرة ١٦).	سيُجرى تقييم رسمي سنوي لمدى نجاح استراتيجية المركز لتعبئة الموارد، وذلك اعتبارا من الربع الأول من عام ٢٠١٧. ويجري بالفعل تتبع التقدم المحرز نحو بلوغ غايات تعبئة الموارد من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المركز بشأن تطوير مسار العمل وتعبئة الموارد، والمبيّنة في الخطة التشغيلية للمركز لعام ٢٠١٦ والمتماشية مع الخطة الاستراتيجية للمركز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وتتيح البوابة الإلكترونية المحدثة للمشاريع التابعة للمركز رصد مسار العمل والمشاريع الجاري تنفيذها والمشاريع المنتهية، وذلك في ما يتعلق بمموّلين محددين أو مجالات برامج أو مناطق محددة أو حجم مشروع محدد، من بين أمور أخرى. ويجري في إطار عملية تخطيط الميزانية السنوية، النظر في خيارات تخفيض التكاليف على صعيد المؤسسة. وتخضع ميزانية كل مشروع لاستعراض دقيق في إطار عملية مراقبة جودة المشاريع والموافقة عليها.
أوصى المجلس بأن يواصل مركز التجارة الدولية استعراض نطاق وطبيعة التعديلات اليدوية والدفاتر اليومية من أجل تحديد احتياجات التدريب وأوجه كفاءة العمليات (الفقرة ٣٤).	يتوقع المركز أن ينخفض عدد التعديلات اليدوية والدفاتر اليومية بعد أن اكتمل الانتقال من النظام المركزي القديم لتخطيط الموارد إلى نظام أوموجا.
أوصى المجلس بأن يقوم المركز بوضع خطط واضحة لضمان أن يتم التوفيق بين حسابات المقاصة وضوابط كشوف بالمرتبات في حينها مع وجود سجل كامل يدعم ذلك (الفقرة ٣٨).	يتولى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إدارة كشوف مرتبات المركز، وستبذل جهود لكفالة تقسيم المسؤوليات تقسيما واضحا.
أوصى المجلس بأن يبلغ المركز بوضوح عن المنافع التجارية من نظام أوموجا ويتيح موارد كافية لمواصلة دعم الموظفين لكفالة تضمين النظم الجديدة في نظم العمل العادية وأن تكون هناك استفادة كاملة من الخواص الوظيفية لنظام أوموجا (الفقرة ٤٤).	مع إحراز تقدم في تنفيذ نظام أوموجا، سيواصل المركز تتبع فوائد النظام على مستوى العمل، وسيواصل إدماج الدروس المستفادة من أجل تعزيز طرق أداء العمل.
أوصى المجلس بأن يستعرض المركز احتياجات الإبلاغ المرتبطة بأعماله، وأن يضع جدول أعمال واضحاً لإصدار التقارير المالية الخاصة بالموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في الوقت المناسب باستخدام نظام أوموجا (الفقرة ٤٥).	وضعت الإدارة العليا للمركز جدولا زمنيا لإصدار التقارير المالية الداخلية الفصلية. ويصدر المركز أيضا تقارير مالية نصف سنوية إلى ممولِيه والجهات المتعاملة معه عبر موقعه الشبكي المتاح للجمهور. ويعمل المركز على أتمتة عملية استخلاص المعلومات ذات الصلة من نظام أوموجا، وذلك بالاستعانة بتقارير تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال ومن خلال استخدام المعلومات الرئيسية عبر لوحات المتابعة التي تتضمن أحدث المعلومات المالية.
أوصى المجلس، لمواصلة تعزيز الرقابة الداخلية، باستخدام خاصية تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال لتحديد الاستثناءات وأنماط الإنفاق من أجل إعطاء الإدارة رؤية واضحة ومركزة تستنير بها في عمليات المصادقة والاستعراض (الفقرة ٤٩).	يُعد الإبلاغ عن الحالات الاستثنائية، من أجل تزويد الإدارة بنظرة متعمقة وتركيز فيما تقوم به من أعمال المصادقة والاستعراض، أمرا ضروريا للأمانة العامة للأمم المتحدة على صعيد المنظومة، وقد بدأ العمل على معالجة مسألة الإبلاغ عن الحالات الاستثنائية، بالقيام مؤخرا بإنشاء مهمة الرصد

وصف موجز للتوصية	*الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية*
	العالمي لبيانات نظام أوموجا، التي يجري تعميمها تدريجيا. وسيواصل المركز من ثمَّ، إدماج التطورات الأخيرة في هذا الصدد.
أوصى المجلس المركز بتسجيل تكاليف وفوائد تحديث بوابة المشاريع وضمان أن تتوافق المعلومات، في حال إنتاجها من بوابة المعلومات، مع المعلومات عن المشاريع في نظام أوموجا (الفقرة ٥٣).	سيقوم المركز بتجميع موجز عن تكاليف وفوائد تحديث البوابة الإلكترونية للمشاريع. وقد انتهت عملية مطابقة البيانات على نظام أوموجا، وتُستخلص المعلومات المالية في البوابة الإلكترونية المحدثة للمشاريع من نظام أوموجا مباشرة.
أوصى المجلس المركز بأن يحدّث سياسته وخطة استجابته المتعلقتين بالغش وأن يعممهما بغرض تعزيز الوعي بالغش داخلياً وفي صفوف شركائه المنفذين، وأن ينظر في وضع برنامج للتدريب وأن يستكشف إمكانات نظام أوموجا من أجل تحديد اتجاهات وأنماط المعاملات غير العادية (الفقرة ٦٠).	سيعمل المركز، بما يتماشى مع سياسة مكافحة الغش المعمول بها في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على رفع مستوى الوعي وتشجيع تعزيز قيم مكافحة الغش داخليا وفي صفوف شركائه المنفذين.
(A/70/5 (Vol. III) و Corr.1، الفصل الثاني)	
أوصى المجلس بأن يستفيد المركز من خطة تحقيق الفوائد وتحسين المعلومات المالية المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للاسترشاد بشأن المخاطر المالية وإدارتها (الفقرة ٢١).	يمثل تحقيق الفوائد عملية مستمرة يتولى تنسيقها مقر الأمم المتحدة بنيويورك، والمركز مطالب بتقديم تقارير منتظمة في هذا الشأن.
أوصى المجلس بأن يقوم المركز باستحداث تقييم لمخاطر الغش من أجل الكشف عن المجالات المعرضة لمخاطر الغش، والنظر في سبل التخفيف الحالية لإدارة هذه المخاطر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستفيد الإدارة من تحسين القدرات الوظيفية في نظام أوموجا وقاعدة البيانات المتصلة بالخبراء الاستشاريين بغرض إعداد تقارير عن الاستثناءات دعما للاستعراض الإداري (الفقرة ٢٤).	كشف المركز حالة من حالات سوء الإدارة المالية (سوء استخدام الأموال من جانب الشريك المنفذ). وأدى هذا إلى تعزيز رصد المشاريع المماثلة.
أوصى المجلس بمواصلة استعراض التكاليف المرتبطة بالمشاريع وتحديد التكاليف التي يمكن تخصيصها مباشرة للمشاريع بما يتماشى مع منهجية واضحة. وينبغي أن يستخدم مركز التجارة الدولية الخصائص الوظيفية لنظام أوموجا والمرحلة التالية من برنامج البوابة الإلكترونية للمشاريع للحصول على بيانات أفضل من أجل إرشاد قرارات الإدارة بشأن كيفية تحديد تكاليف دعم البرامج والمعدل الذي ينبغي أن تسترد به، ومن أجل وضع استراتيجية لتقدير التكاليف (الفقرة ٤٤).	أحرز المركز، خلال السنة الماضية، تقدما في توزيع التكاليف على مستوى مجالات التركيز الستة. وأدخل المركز أيضا نظام وضع الميزانية القائمة على النواتج كنظام إلزامي لجميع المشاريع الجديدة. ويجري إنفاذ هذا النظام من خلال نماذج البوابة الإلكترونية الجديدة للمشاريع، وعملية استعراض جودة المشاريع. ويطبق المركز المعدلات التي قررتها الأمانة العامة للأمم المتحدة على تكاليف دعم البرامج.
(A/69/5 (Vol. III)، الفصل الثاني)	
أوصى المجلس بأن يُبلغ المركز بانتظام كلاً من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بمستوى التمويل المتوقع اللازم في المستقبل لدعم التزامات نهاية الخدمة (الفقرة ١٤).	ترد التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في البيانات المالية للمركز، وتُحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. ويجري الآن إعداد البيانات المالية التي تضم هذه الالتزامات على أساس سنوي. ويمكن أن يدرج المركز في الملاحظة ١٣، عند الاقتضاء، المبلغ الخاص بالتقييم الاكتواري لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للصندوق العام، وتكاليف دعم البرامج، والموارد الخارجة عن الميزانية.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	
(A/70/7 Add.1)	
تلاحظ اللجنة انخفاض مستوى امتثال مركز التجارة الدولية لشرط حجز وشراء تذاكر السفر مقدما، ولا سيما في ضوء احتياجاته إلى السفر التي يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير. وتتوقع اللجنة أن تُتخذ خطوات فورية لضمان الامتثال لهذا الشرط بما يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الأموال المخصصة للسفر في مهام رسمية (الفقرة ١٠).	يدرك المركز ضرورة الامتثال لشرط حجز وشراء تذاكر السفر مقدما، وقد اتخذ تدابير لكفالة امتثاله للشروط ذات الصلة امتثالا كاملا.
وترحب اللجنة بإجراءات الميزانية المبسطة التي اقترحها المركز، وهي على ثقة في أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ التي اقترحها الأمين العام سوف تتضمن المعلومات ذات الصلة على النحو المشار إليه (الفقرة ١١).	تمثل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ لتوصية اللجنة.
مكتب خدمات الرقابة الداخلية	
مراجعة إدارة الموارد البشرية في مركز التجارة الدولية	
ينبغي لمركز التجارة الدولية أن يضع الصيغة النهائية من ”استراتيجية الأفراد العاملين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦“ وأن يوافق عليها، وينبغي أن تتضمن خطوط الأساس والغايات المنبثقة عن كل هدف من الأهداف المحددة في هذه الاستراتيجية (التوصية ٣).	العمل مستمر ويتوقع إنجازه بحلول الربع الرابع من عام ٢٠١٧.
مراجعة عملية اختيار وإدارة الشركاء المنفذين في مركز التجارة الدولية	
ينبغي لمركز التجارة الدولية أن يضع شروطا تلزم مديري المشاريع بتوثيق المنظمات التي خضعت للدراسة في عملية اختيار الشركاء المنفذين أو تبرير النظر في منظمة واحدة فقط على النحو المقترح في القائمة المرجعية لبذل العناية الواجبة (التوصية ١).	قبل المركز التوصية ١ وأفاد بما يلي: (أ) سيعمل على تعميم القائمة المرجعية لاختيار الشركاء/بذل العناية الواجبة والمبادئ التوجيهية المتعلقة باختيار الشركاء والوثائق المطلوبة في عملية الاختيار؛ (ب) سيتم تعديل مذكرة طلب المنحة لتمكين مديري المشاريع من توثيق عمليات التقييم بشكل مناسب، لتوضيح ما إذا كانت عملية الاختيار قد تضمنت النظر في أكثر من شريك منفذ محتمل/جهة متلقية للمنحة أو تبرير النظر في جهة واحدة فقط متلقية للمنحة أو التحري عنها؛ (ج) سيتم تحديث القائمة المرجعية لمذكرة التفاهم المتعلقة بالمنح تبعا لذلك.
ينبغي لمركز التجارة الدولية أن يعزز آليات الاستعراض على مستوى الشُعب لكفالة إعداد مذكرات التفاهم المتعلقة بالمنح وفقا للمبادئ التوجيهية والإجراءات المقررة (التوصية ٢).	قبل المركز التوصية ٢ وأفاد بما يلي: (أ) ستقوم الإدارة العليا بتذكير مديري الشعب بالمركز بدورهم ومسؤوليتهم وخضوعهم للمساءلة في ما يتعلق بالموافقة على المنح التي تقل عن مبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار. وسيتم إبراز الحاجة إلى تعزيز آليات الاستعراض وإلى اتخاذ تدابير إضافية من الناحية التشغيلية على مستوى الشعب لكفالة إعداد مذكرات التفاهم المتعلقة بالمنح وفقا للمبادئ التوجيهية والإجراءات المقررة؛ (ب) ستُدرج حاشية في نموذج مذكرة التفاهم المتعلقة بالمنح لتذكير مديري المشاريع بإدراج التفاصيل الخاصة بتكاليف الأنشطة حسب فئة المصروفات؛ (ج) ستُعدل القائمة المرجعية لمذكرة التفاهم المتعلقة بالمنح أو نموذج مذكرة التفاهم المتعلقة بالمنح أو كليهما/بحيث تتضمن ملاحظة بشأن ضرورة كفالة أن يكون الشركاء المنفذون على دراية مقدما بمعدلات بدل الإقامة اليومي التي ترصدها الأمم المتحدة أثناء وضع الميزانية أو قبل تنظيم حلقات عمل وفعاليات محددة.

وصف موجز للتوصية	*الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية*
	وتظل التوصية ٢ مفتوحة ريثما ترد أدلة على تعزيز آليات استعراض مذكرات التفاهم على مستوى الشعب.
ينبغي لمركز التجارة الدولية أن يضع مبادئ توجيهية بشأن ميزنة تكاليف موظفي الشركاء المنفذين، فضلا عن الأدلة اللازمة لدعم الميزانية والتكاليف الفعلية (التوصية ٣).	قبل المركز التوصية ٣ وأفاد أن القائمة المرجعية للمنح ستتضمن ملاحظة تفيد بضرورة أن تستند ميزانية تكاليف الموظفين إلى تكاليف المرتبات الفعلية، وأنه ينبغي للجهة المتلقية للمنح أن تقدم أدلة لدعم تكاليف الموظفين أو المعدلات المستخدمة قبل صرف الشريحة ذات الصلة من المنحة.
ينبغي للمركز أن ينقح البنود النموذجية للإبلاغ المالي الواردة في نموذج مذكرة التفاهم بحيث تتضمن اشتراطات قيام الشركاء المنفذين بما يلي: (أ) الإشارة بوضوح إلى المستندات الداعمة وربطها بالتقارير المالية والميزانية؛ (ب) شرح الفروق المهمة بين الميزانية والتكاليف الفعلية (التوصية ٤).	قبل المركز التوصية ٤ وأفاد بأنه سيتم إدراج نموذج موحد للميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية حسب عنصر الميزانية كمرفق لنموذج مذكرة التفاهم المتعلقة بالمنح، وأنه سيتم توفير الصيغة المناسبة في مذكرة التفاهم النموذجية للمنح.
ينبغي لمركز التجارة الدولية: (أ) أن يقوم بتذكير الشعب بتوخي العناية الواجبة في استعراض المعلومات المالية التي يقدمها الشركاء المنفذون لكفالة الامتثال لشروط مذكرة التفاهم؛ (ب) أن يكفل تسجيل المنح بشكل صحيح، على أن يُردّ الرصيد غير المستخدم أو يستخدم في مذكرة تفاهم أخرى بموافقة المركز (التوصية ٥).	قبل المركز التوصية ٥ وأفاد بأنه سيجري تذكير فريق عمل الإدارة وموظفي التصديق بذلك. وستتضمن مذكرة طلب المنح اللغة المناسبة. وسيطلب من الأقسام المسؤولة عن مذكرتي التفاهم المذكورتين الخاصتين بالمنح تقديم خطط عمل لإنهاء هذه المسائل، بما في ذلك رد الأموال غير المستخدمة أو إعادة استخدامها.
ينبغي للمركز أن يكفل القيام بإعداد وتصنيف تقييمات أداء الشركاء المنفذين مركزيا لتيسير الرجوع إليها (التوصية ٦).	قبل المركز التوصية ٦ وأفاد بأنه سيصمم نموذجا لتقييم أداء الجهات المتلقية للمنح وسينظر في الخيارات المناسبة لتصنيف هذه التقييمات مركزيا.
مراجعة المشتريات وإدارة العقود في مركز التجارة الدولية	
ينبغي للمركز أن يقوم باستمرار بتقييم وتوثيق المخاطر المتصلة بفرادى إجراءات المشتريات وإدماج تدابير تخفيف المخاطر في عملية المشتريات والعقود حسب الاقتضاء (التوصية ٢).	أفاد المركز بأنه سيعمل على تحسين هذا الجانب من عملية الشراء عن طريق تسجيل المخاطر وتدابير التخفيف المناسبة بصورة أكثر منهجية في خطة الاستعانة بالمصادر وفي قاعدة بيانات التخطيط. وسيحدد المركز مصفوفة للمخاطر تتماشى مع بيان مدى تقبله للمخاطر الجاري تحديده في الوقت الراهن. وستساعد المصفوفة خدمات المشتريات على تحديد تدابير التخفيف الملائمة.
ينبغي للمركز أن يقوم بإنشاء آليات تكفل إعداد تقييمات الأداء بصفة منتظمة على النحو المطلوب في دليل المشتريات، باستعمال النماذج الموصى بها في الدليل (التوصية رقم ٤).	يعتزم المركز استعمال النماذج الموصى بها في الدليل لإضفاء الطابع الرسمي على تقييم أداء البائعين بصفة منتظمة بالنسبة لأي عقد تتجاوز قيمته ٤٠ ٠٠٠ دولار. وتعمل دوائر المشتريات حاليا على تعديل هذه النماذج وتوجيه تعليمات واضحة إلى موظفي المشتريات بشأن توقيت وكيفية استخدامها. وستكون التعليمات الصادرة إلى الموظفين جاهزة بحلول نهاية ٢٠١٧.